دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلد 26 العدد 01 السنة 2026 ص589 ص614
ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

التحديات السوسيولوجية لحماية التراث الثقافي في ظل و اقع تأطير المجتمع المدني وضغوط العولمة الثقافية

Sociological Challenges to Protecting Cultural Heritage amid the Reality of Civil Society Structuring and the Pressures of Cultural Globalization

د/ملاك سعيد [1]

[1] جامعة الجزائر 2 : dr.mellaksaid1216@gmail.com

تاريخ الاستلام: 11 / 04/ 2026 تاريخ القبول: 31 / 05/ 2026 تاريخ النشر: 2026/06/09

Abstract :

This article aims to examine the protection of cultural heritage in the context of weak civil society frameworks and the pressures of cultural globalization, with a focus on the role of civil society, government policies, technology, and local and international partnerships. The article explores both tangible and intangible cultural heritage, analyzes the impact of globalization on cultural identity and social cohesion, and discusses the economic, social, and legal challenges facing heritage protection. It also proposes comprehensive strategies to enhance civil society capacities, integrate modern technology, raise public awareness, and strengthen partnerships to ensure the sustainability of cultural heritage and the preservation of community identity.

Keywords: Cultural Heritage, Civil Society, Cultural Globalization, Cultural Identity Protection, Cultural Sustainability

المؤلف المرسل: ملاك سعيد
البريد الالكتروني: dr.mellaksaid1216@gmail.com

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى دراسة حماية التراث الثقافي في ظل واقع تأطير المجتمع المدني وضغوط العولمة الثقافية، مع التركيز على دور المجتمع المدني والسياسات الحكومية والتكنولوجيا والشراكات المحلية والدولية في دعم جهود الحماية والصون. ويستعرض المقال طبيعة التراث الثقافي المادي وغير المادي، ويحلل تأثير العولمة الثقافية في الهوية الثقافية والانتماء الاجتماعي، كما يتناول خصوصية تأطير المجتمع المدني وآليات تدخله في مجال حماية التراث الثقافي، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المرتبطة بجهود الحماية والاستدامة. كما يقترح المقال مجموعة من الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أدوار المجتمع المدني، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، ونشر الوعي المجتمعي، وتفعيل الشراكات المختلفة بما يسهم في ضمان استدامة التراث الثقافي والحفاظ على الهوية المجتمعية في ظل التحولات الثقافية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

التراث الثقافي، المجتمع المدني، العولمة الثقافية، حماية الهوية الثقافية، الاستدامة الثقافية

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

مقدمة :

يُعتبر التراث الثقافي أحد الركائز الأساسية التي تعكس هوية المجتمعات واستمراريتها عبر الزمن، حيث يشمل الممارسات التقليدية والمعارف والفنون والموروثات المادية وغير المادية التي تشكل الذاكرة الجمعية للأفراد والمجتمعات. ومع تسارع وتيرة العولمة الثقافية في العقود الأخيرة، أصبح التراث الثقافي عرضة لضغوط متزايدة تهدد استدامته وسلامته، سواء من خلال الهيمنة الثقافية، أو الانتشار السريع للمحتويات الإعلامية، أو التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في قيم المجتمع المحلي وهويته الثقافية.

في هذا السياق، يؤدي المجتمع المدني دورًا مهمًا في حماية التراث الثقافي وصيانته من خلال تأطير المبادرات المحلية، وتعزيز الوعي المجتمعي، والمساهمة في ترقية المشاركة الثقافية وتثمين الموروث الحضاري. كما تتجلى خصوصية تأطير المجتمع المدني في تعدد أشكال تدخله وتنوع آليات عمله وفق السياقات الاجتماعية والثقافية التي ينشط ضمنها، الأمر الذي يجعله أحد الفاعلين الرئيسيين في جهود المحافظة على التراث الثقافي ومواكبة التحولات المجتمعية المعاصرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات السوسيولوجية التي تواجه حماية التراث الثقافي في ظل واقع تأطير المجتمع المدني وضغوط العولمة الثقافية، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين أدوار المجتمع المدني والتحولات الثقافية المعاصرة، إضافة إلى بحث الآليات الكفيلة بتعزيز استدامة التراث الثقافي. كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية ومقترحات عملية من شأنها دعم جهود حماية الموروث الثقافي، بما يحقق التوازن بين الانفتاح على الحداثة والحفاظ على الهوية الثقافية.

1/البعد الثقافي ودوره المؤثر في التنمية من منظور العلوم الاجتماعية.

إن الإنسان لا يُنظر إليه بوصفه كائنًا اجتماعيًا فحسب، بل باعتباره أيضًا كائنًا ثقافيًا تتحدد ممارساته وتصوراته من خلال النسق القيمي والرمزي الذي ينتمي إليه، ولهذا حظيت الثقافة باهتمام واسع داخل العلوم الإنسانية، ولاسيما في حقلي الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا. فالثقافة لا تقتصر وظيفتها على تمكين الإنسان من التكيف مع محيطه، بل تسهم كذلك في إعادة تشكيل هذا المحيط بما يتلاءم مع حاجاته ومشاريعه وتصوراته الاجتماعية، خاصة داخل المجتمعات التي ما تزال تحافظ على أنماط ثقافية تقليدية (Cuche، 2001) .ومن هذا المنطلق، برز اهتمام متزايد لدى الباحثين بقضايا الثقافة وعلاقتها بالتنمية، حيث أصبح يُنظر إلى الأبعاد الثقافية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تفسير نجاح أو تعثر المشاريع التنموية، خاصة بعد الانتقادات التي وُجهت للتفسيرات الخطية والميكانيكية للتاريخ والتنمية، والتي افترضت أن جميع المجتمعات تمر بالمسارات نفسها التي عرفتها المجتمعات الصناعية الغربية، كما هو الحال في نظرية والت روستو حول مراحل النمو الاقتصادي (Rostow، 1960).

وقد أدى هذا التحول في الاهتمام إلى إعادة الاعتبار للعامل الثقافي باعتباره متغيرًا مؤثرًا في عمليات التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولم تعد الثقافة تُفهم بوصفها عنصرًا ثانويًا أو محايدًا، بل باعتبارها فاعلًا أساسيًا يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية أو في إعاقتها. وفي هذا السياق، برزت مساهمات عدد من علماء الاجتماع الذين سعوا إلى تفسير السلوك الإنساني والتحولات الاجتماعية من خلال المقاربة الثقافية، ويُعد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر من أبرز هؤلاء الباحثين، حيث شكّلت أعماله مرجعًا أساسيًا في دراسة العلاقة بين الثقافة والتنمية، إلى درجة أن العديد من الباحثين المعاصرين في هذا المجال يوصفون بأنهم امتداد للفكر الفيبري أو من "الفيبريين الجدد"(Sorokin، 1957)

وقد تميز التصور السوسيولوجي لماكس فيبر بتركيزه على البعد الفهمي في دراسة الظواهر الاجتماعية، إذ رفض الاقتصار على التفسير الوضعي القائم على الحتميات المادية، ودعا إلى فهم المعاني التي يمنحها الأفراد لسلوكاتهم وممارساتهم داخل

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

السياق الثقافي الذي يعيشون فيه (Weber، 1922؛ Sorokin ، 1957) .ومن خلال هذا المنظور، حاول فيبر إبراز الدور الذي تؤديه القيم والمعتقدات في تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من خلال دراسته الشهيرة حول العلاقة بين الأخلاق البروتيستانتية وروح الرأسمالية، والتي سعى فيها إلى توضيح أثر القيم الدينية البروتيستانتية في نشأة النظام الرأسمالي الحديث وتطوره. فقد اعتبر أن القيم والمعتقدات ليست مجرد أفكار مجردة، بل تمثل قوى اجتماعية قادرة على التأثير في الواقع وإعادة تشكيله، ولذلك رأى أن التفسيرات الاقتصادية المحضة لنشأة الرأسمالية تبقى غير كافية لأنها تغفل البعد الثقافي والقيمي الذي ساهم في ظهور هذا النظام وتطوره.

وفي ضوء ذلك، أكد فيبر أن الأخلاق البروتيستانتية، بما تتضمنه من قيم الانضباط والعمل والادخار والعقلانية، ساهمت في تكوين الروح الرأسمالية الحديثة، وهو ما يعكس أهمية الثقافة في توجيه السلوك الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على مسارات التنمية والتقدم داخل المجتمعات. وقد أثارت هذه الأطروحة منذ ظهورها نقاشات واسعة داخل العلوم الاجتماعية، نظرًا لما قدمته من تفسير جديد يربط بين القيم الثقافية والدينية وبين التحولات الاقتصادية الكبرى، في مقابل التفسيرات التي كانت تحصر التنمية في العوامل التقنية أو المادية فقط.

2/العولمة الثقافية و أثرها على التراث المحلي

تشير العولمة الثقافية إلى عملية الانتشار المتسارع للأفكار والقيم والأنماط الثقافية عبر الحدود الجغرافية، نتيجة التطور الكبير في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام وشبكات التواصل، وهو ما أدى إلى تعزيز التفاعل بين المجتمعات والثقافات المختلفة (Tomlinson, 1999؛ Ali, 2021) .وقد ساهم هذا الانفتاح في خلق فضاءات جديدة للتبادل الثقافي والتواصل الحضاري، غير أنه في المقابل أفرز تحديات متزايدة تتعلق بالحفاظ على الخصوصيات الثقافية المحلية

وصون الموروثات التقليدية من التآكل أو التهميش. فالتدفق المستمر للمنتجات الثقافية العالمية وأنماط الحياة الحديثة أصبح يؤثر بشكل مباشر على أنساق القيم والعادات الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية، خاصة في ظل هيمنة وسائل الإعلام الحديثة وما تحمله من مضامين ثقافية عابرة للحدود.(UNESCO, 2020)

وقد انعكست هذه التحولات على واقع التراث الثقافي بمختلف أشكاله، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن العولمة الثقافية ساهمت في إحداث تغيرات عميقة في السلوكيات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك الثقافي، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تراجع الاهتمام بالممارسات التقليدية والحرف اليدوية والطقوس الاجتماعية المحلية (Brown & Ahmed, 2018؛Hassan, 2019) .كما أن انتشار الثقافة الاستهلاكية والنماذج الثقافية الوافدة عزز لدى بعض الفئات، خاصة الأجيال الشابة، النزوع نحو تبني أنماط ثقافية جديدة على حساب الموروث المحلي، وهو ما يهدد استمرارية التراث غير المادي ويضعه أمام خطر الاندثار التدريجي. وإضافة إلى ذلك، فإن فرض قيم ومعايير ثقافية عالمية قد يؤدي أحيانًا إلى خلق نوع من التوتر بين القيم التقليدية المحلية ومتطلبات الحداثة، مما يزيد من هشاشة الهوية الثقافية ويجعل المجتمعات المحلية أكثر عرضة للتغيرات الثقافية السريعة (Jones, 2017).

وفي ظل هذه التحولات، يبرز المجتمع المدني باعتباره أحد الفاعلين الأساسيين في مواجهة التحديات المرتبطة بالعولمة الثقافية، من خلال مساهمته في حماية التراث الثقافي وتعزيز الوعي بأهميته داخل المجتمع. فالجمعيات الثقافية والتنظيمات المحلية تستطيع لعب دور مهم في تأطير المبادرات المجتمعية، وتنظيم الأنشطة والورشات التوعوية، وتشجيع الأفراد على المحافظة على الممارسات الثقافية التقليدية مع الانفتاح الواعي على الثقافات الأخرى(Ali, ؛ Ben Issa, 2020 2021)كما يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تعزيز المشاركة الشعبية في مشاريع

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

حماية التراث وإعادة الاعتبار للموروث الثقافي باعتباره عنصرًا من عناصر الهوية الجماعية والتنمية الثقافية المستدامة. غير أن فعالية هذه الأدوار تبقى مرتبطة بمدى توفر الإمكانات التنظيمية والمادية والبشرية اللازمة، إذ تعاني العديد من مؤسسات المجتمع المدني من ضعف الموارد وقلة الدعم، وهو ما يحد من قدرتها على التصدي للتأثيرات المتزايدة للعولمة الثقافية.(UNESCO, 2021)

وانطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن العولمة الثقافية تمثل ظاهرة مزدوجة الأبعاد، فهي من جهة تفتح المجال أمام التفاعل الحضاري والتبادل الثقافي بين الشعوب، ومن جهة أخرى قد تشكل تهديدًا للتراث الثقافي المحلي إذا لم ترافقها سياسات واستراتيجيات فعالة لحماية الهوية الثقافية وصون الموروثات التقليدية. لذلك، فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب تعزيز دور المجتمع المدني، وتطوير آليات التوعية والتأطير الثقافي، إلى جانب دعم المبادرات الهادفة إلى تحقيق التوازن بين الانفتاح على العالم والحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمعات المحلية (Hassan, UNESCO, 2020:2019)

3/هشاشة المجتمع المدني و أثرها على حماية التراث الثقافي

يُعدّ المجتمع المدني من الفاعلين الأساسيين في حماية التراث الثقافي، باعتباره مجموعة المؤسسات والجمعيات والتنظيمات الاجتماعية التي تعمل خارج الإطار الرسمي للدولة من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق المصلحة العامة (Putnam1993 ؛ Ali 2021)وتبرز أهمية المجتمع المدني في مجال حماية التراث الثقافي من خلال مساهمته في تأطير المبادرات المحلية، ونشر الوعي بأهمية الموروث الثقافي، وتنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى الحفاظ على التراث المادي وغير المادي وصيانته للأجيال القادمة .(Brown & Ahmed, 2018) كما يؤدي

دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، عبر تشجيع المشاركة الشعبية في حماية الهوية الثقافية وتعزيز الإحساس الجماعي بقيمة التراث باعتباره عنصرًا أساسيًا في استمرارية المجتمعات وتماسكها.

ورغم هذه الأدوار المهمة، فإن العديد من مؤسسات المجتمع المدني تواجه جملة من الصعوبات التي تؤثر في فاعليتها وقدرتها على أداء وظائفها الثقافية والاجتماعية، حيث تعاني بعض الجمعيات والتنظيمات من ضعف في الهياكل التنظيمية والإدارية، إضافة إلى محدودية الموارد المالية والبشرية ونقص الكفاءات المتخصصة في مجال حماية التراث الثقافي (Hassan 2019) كما تواجه هذه المؤسسات تحديات مرتبطة بضعف التنسيق مع الهيئات الرسمية وقلة الدعم التشريعي والمؤسساتي، وهو ما يحدّ من قدرتها على تنفيذ برامج ومشاريع مستدامة لحماية الموروث الثقافي. وتزداد هذه التحديات في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي فرضتها العولمة الثقافية، والتي ساهمت في بروز أنماط ثقافية جديدة أثرت بشكل مباشر على القيم المحلية وأساليب المحافظة على التراث.

وقد انعكست هذه الصعوبات على واقع حماية التراث الثقافي، إذ أصبح ضعف التأطير المجتمعي وقلة المبادرات المنظمة من العوامل التي تحدّ من فعالية جهود الصون والحماية، خاصة فيما يتعلق بالموروثات غير المادية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاستمرارية الاجتماعية والتناقل بين الأجيال .(UNESCO, 2021) كما أن محدودية البرامج التكوينية والتوعوية الموجهة لفئات المجتمع المختلفة تؤدي إلى ضعف الوعي بأهمية التراث الثقافي، وهو ما ينعكس على تراجع اهتمام الأجيال الجديدة بالممارسات التقليدية والعادات المحلية، الأمر الذي قد يساهم في اندثار بعض أشكال التراث الثقافي مع مرور الزمن .(Jones, 2017) ومن جهة أخرى، فإن ضعف المشاركة المجتمعية في الأنشطة الثقافية يحدّ من قدرة المجتمع على بناء آليات جماعية فعالة لمواجهة التأثيرات الثقافية الخارجية والمحافظة على الخصوصية الثقافية المحلية.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

وفي المقابل، تشير العديد من الدراسات إلى إمكانية تعزيز دور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي من خلال تطوير الأطر التنظيمية للجمعيات والمؤسسات الثقافية، وتوفير الدعم المالي والبشري اللازم، إلى جانب الاستثمار في تكوين الكفاءات المتخصصة في مجالات التراث والتسيير الثقافي (Ali2.2021)كما تمثل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، إضافة إلى إشراك الفاعلين المحليين والسكان في مختلف مبادرات الحماية، من الآليات الأساسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق استدامة التراث الثقافي وتعزيز قدرته على التكيف مع متطلبات العصر دون فقدان خصوصيته وهويته المحلية(UNESCO, 2020 ؛Ben Issa, 2020) ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز فعالية المجتمع المدني لا يرتبط فقط بتوفير الإمكانات المادية والتنظيمية، بل يتطلب أيضًا ترسيخ ثقافة مجتمعية تؤمن بأهمية التراث الثقافي باعتباره موردًا رمزيًا وحضاريًا يعكس هوية المجتمع واستمراريته التاريخية.

4/استراتيجيات حماية التراث الثقافي في ظل العولمة وهشاشة المجتمع المدني

تُعد السياسات الثقافية المنظمة من أهم الآليات التي تعتمد عليها المجتمعات في حماية التراث الثقافي ومواجهة التأثيرات المتزايدة للعولمة والتحولات الاجتماعية المعاصرة، إذ يساهم وجود أطر تشريعية واضحة وتخطيط استراتيجي متكامل في توجيه جهود المجتمع المدني نحو برامج فعالة لصون التراث المادي وغير المادي وضمان استمراريته عبر الأجيال(Ali, 2021 ؛ UNESCO 2020) كما تسمح هذه السياسات بتحديد الأولويات الثقافية، وتوفير الموارد والإمكانات اللازمة للمبادرات المحلية، إضافة إلى دعم البرامج التعليمية والتوعوية التي تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية التراث الثقافي باعتباره أحد مكونات الهوية الجماعية للمجتمع.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني باعتبارها عنصرًا أساسيًا في إنجاح مشاريع حماية التراث الثقافي، حيث إن فعالية الجمعيات والمنظمات الأهلية ترتبط بدرجة تنظيمها الداخلي، وقدرتها على التخطيط والتسيير، ومدى توفر الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات الثقافة والتراث (Brown & Ahmed, 2018؛ Hassan, 2019)كما أن تطوير الهياكل التنظيمية وتوفير برامج التدريب والتأهيل يساهمان في رفع كفاءة هذه المؤسسات ويمكنانها من التفاعل الإيجابي مع التحولات الثقافية والاجتماعية المعاصرة، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة الثقافية وتغير أنماط الحياة والقيم داخل المجتمعات المحلية.

ومن جهة أخرى، تمثل التوعية المجتمعية والمشاركة الشعبية ركيزة أساسية في جهود حماية التراث الثقافي، إذ تلعب حملات التثقيف والبرامج التعليمية والأنشطة الثقافية دورًا مهمًا في تعزيز ارتباط الأفراد بالموروث الثقافي وتنمية الوعي بقيمته الرمزية والاجتماعية(Ben Issa, 2020 ؛ Jones, 2017)كما أن إشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية التراث وتنفيذ المبادرات الثقافية يعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه الهوية الثقافية، ويضمن مشاركة مجتمعية أكثر استدامة وفعالية. وتزداد أهمية هذا البعد في ظل التحولات الثقافية الراهنة، حيث أصبح الحفاظ على التراث يتطلب مساهمة مختلف الفاعلين الاجتماعيين وليس الاقتصار على المؤسسات الرسمية فقط.

وفي سياق متصل، أضحت التكنولوجيا الحديثة من الوسائل المهمة التي يمكن توظيفها في حماية التراث الثقافي وصونه، من خلال استخدام التقنيات الرقمية في التوثيق والأرشفة وإنشاء قواعد بيانات خاصة بالمعالم والموروثات الثقافية، إضافة إلى توظيف الوسائط المتعددة ومنصات التواصل الحديثة في نشر المعرفة الثقافية والتوعية بأهمية التراث(Ali, 2021؛ UNESCO, 2021) كما تتيح هذه الوسائل فرصًا جديدة لتعزيز تفاعل الأفراد، خاصة الشباب، مع التراث الثقافي، وتساعد على نشر الثقافة التقليدية بطرق أكثر جاذبية واستدامة دون المساس بخصوصيتها المحلية.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

إلى جانب ذلك، تشكل الشراكات بين المجتمع المدني والدولة والمنظمات الدولية أحد العوامل الأساسية لتعزيز فعالية برامج حماية التراث الثقافي، حيث يساهم التعاون مع المؤسسات الدولية والجامعات ومراكز البحث في توفير الدعم الفني والعلمي والمالي اللازم لتطوير مشاريع الحماية والصون(Brown & Ahmed, ؛ Hassan, 2019 2018)كما تسمح هذه الشراكات بتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال حماية التراث، وهو ما يعزز من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية وضمان استدامة الموروث الثقافي على المدى البعيد.

وانطلاقًا من ذلك، يتضح أن حماية التراث الثقافي في ظل التحولات العالمية المعاصرة تتطلب اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين تطوير السياسات الثقافية، وتعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني، وترسيخ الوعي المجتمعي، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب توسيع الشراكات المحلية والدولية. فتكامل هذه العناصر من شأنه أن يساهم في دعم الهوية الثقافية للمجتمعات وتحقيق توازن بين متطلبات الانفتاح على العالم والحفاظ على الخصوصية الثقافية والتراثية (Ben Issa, 2020 ؛UNESCO, 2020)

5/التحديات المستقبلية لاستدامة التراث الثقافي

تواجه حماية التراث الثقافي في المجتمعات المعاصرة مجموعة من التحديات المتداخلة التي تؤثر بشكل مباشر على استدامته وقدرة الأجيال القادمة على المحافظة عليه والاستفادة منه، ويأتي في مقدمة هذه التحديات الجانب الاقتصادي، حيث تعاني العديد من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الثقافية من محدودية الموارد المالية وضعف الإمكانات المخصصة لمشاريع حماية التراث وصيانته (Hassan, 2019؛ Ben Issa, 2020) وينعكس هذا الوضع على القدرة على ترميم المعالم التاريخية والمحافظة على الحرف التقليدية وتنظيم الأنشطة الثقافية والتوعوية

المرتبطة بالموروث الثقافي. كما أن التنافس بين القطاعات المختلفة على التمويل العمومي والخاص يجعل توفير دعم مالي مستدام للمشاريع الثقافية أمرًا معقدًا، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع الاهتمام بالتراث المادي وغير المادي على حد سواء.

إلى جانب ذلك، تبرز التحديات الاجتماعية والثقافية باعتبارها من أكثر العوامل تأثيرًا على استمرارية التراث الثقافي، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية المتسارعة والانفتاح الواسع على الثقافة العالمية(Ali, 2021 ؛ Jones, 2017) فقد أصبحت بعض الفئات، خصوصًا من فئة الشباب، أكثر ارتباطًا بالأنماط الثقافية الحديثة، وهو ما أدى إلى تراجع الاهتمام بالممارسات والعادات التقليدية والطقوس الاجتماعية الموروثة، الأمر الذي ساهم في إضعاف عملية انتقال التراث الثقافي غير المادي بين الأجيال. كما أن التداخل بين القيم التقليدية والقيم الحديثة يخلق أحيانًا نوعًا من الجدل الاجتماعي حول طبيعة العناصر الثقافية التي ينبغي الحفاظ عليها أو تطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر، وهو ما يعكس حجم التحديات التي تواجه الهوية الثقافية المحلية في ظل العولمة.

ومن ناحية أخرى، تشكل التحديات القانونية والإدارية عاملًا مهمًا في إضعاف جهود حماية التراث الثقافي، حيث إن غياب التشريعات الصارمة أو ضعف تطبيقها يؤدي إلى تراجع فعالية السياسات الثقافية وبرامج الصون والحماية(UNESCO, 2020) ؛ Brown & Ahmed, 2018)ففي العديد من الحالات، توجد قوانين خاصة بحماية التراث الثقافي، غير أن محدودية الإمكانات وضعف التنسيق بين المؤسسات الرسمية وهيئات المجتمع المدني يقللان من فعاليتها على أرض الواقع. كما أن بطء تحديث الأطر القانونية وعدم مواكبتها للتحولات الثقافية والتكنولوجية الحديثة يحدّ من قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات التي تؤثر في الموروث الثقافي وأساليب حمايته.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

وفي السياق نفسه، تطرح التكنولوجيا الحديثة تحديات إضافية رغم ما توفره من إمكانات مهمة في مجال حفظ التراث وتوثيقه، إذ يرتبط نجاح استخدام الوسائل الرقمية بمدى توفر الخبرات التقنية والبنية التحتية الملائمة لضمان حفظ البيانات الثقافية واستمراريتها(UNESCO, 2021 ؛ Ali, 2021) كما أن الفجوة الرقمية بين المجتمعات والفئات الاجتماعية المختلفة قد تؤدي إلى تفاوت في فرص الوصول إلى الموارد الثقافية الرقمية والمشاركة في عمليات التوثيق والحماية، مما يحد من استفادة بعض الفئات من الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا في مجال صون التراث الثقافي.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يتضح أن حماية التراث الثقافي تتطلب مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية، باعتبارها عناصر مترابطة تؤثر بشكل مباشر في استدامة الموروث الثقافي. كما يبرز الدور المحوري للمجتمع المدني، بالتعاون مع الدولة والمنظمات الدولية، في مواجهة هذه التحديات من خلال تطوير آليات الحماية والتوعية وتعزيز المشاركة المجتمعية، بما يضمن نقل التراث الثقافي للأجيال القادمة والحفاظ على الهوية الثقافية في ظل التحولات العالمية المعاصرة(Ben Issa, ؛ Hassan, 2019 ؛UNESCO, 2021:2020)

6/آليات التقييم والمتابعة لبرامج حماية التراث الثقافي

يُعدّ التقييم المستمر لبرامج حماية التراث الثقافي من الآليات الأساسية التي تساهم في ضمان فعالية هذه البرامج وتحقيق أهدافها على المدى القريب والبعيد، إذ يسمح بتحديد نقاط القوة والقصور في مختلف المبادرات والمشاريع المرتبطة بصون التراث الثقافي، كما يساعد على قياس مدى تأثيرها داخل المجتمع ومدى قدرتها على الاستجابة للتحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة(UNESCO, ؛Smith, 2015

2020)ومن خلال عمليات التقييم المنتظمة، يصبح بالإمكان الكشف المبكر عن المشكلات أو الصعوبات التي قد تواجه البرامج، مما يتيح إمكانية إدخال تعديلات وتصحيحات مناسبة تساهم في تعزيز فعالية المبادرات وضمان استمراريتها، وبالتالي الحد من مخاطر تراجع الموروث الثقافي أو اندثار بعض عناصره. وتعتمد عملية تقييم برامج حماية التراث الثقافي على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تجمع بين المقاربات الكمية والنوعية، بما يسمح بالحصول على رؤية شاملة ودقيقة حول واقع البرامج ونتائجها. وتشمل الأدوات الكمية الاستبيانات وتحليل مؤشرات المشاركة المجتمعية وعدد الأنشطة أو البرامج المنجزة، في حين تتجسد الأدوات النوعية في المقابلات الفردية والجماعية، والملاحظات الميدانية، ودراسات الحالة التي تساعد على فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية المرتبطة بحماية التراث (Brown & Ahmed, 2018؛ Hassan, 2019) كما أن الجمع بين هذه الأساليب المختلفة يمنح صانعي القرار والفاعلين الثقافيين قدرة أكبر على تحليل واقع المبادرات التراثية وتطوير استراتيجيات أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع المحلي. وفي السياق نفسه، تمثل المتابعة المنتظمة عنصرًا مكملًا لعملية التقييم، إذ تساهم في ضمان تنفيذ البرامج وفق الأهداف والخطط المحددة، كما تساعد على مراقبة مدى الالتزام بالمعايير الفنية والإدارية المعتمدة في مشاريع حماية التراث الثقافي(Jones, 2017؛ Ali, 2021)وتتيح المتابعة المستمرة إمكانية رصد التغيرات الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على الموروث الثقافي، سواء تعلق الأمر بتحولات أنماط العيش أو بتغير اهتمامات الأفراد، وهو ما يسمح بتكييف البرامج والمبادرات مع المستجدات الراهنة بما يضمن الحفاظ على فعاليتها واستمراريتها. كما تسهم المتابعة في تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، وتطوير آليات العمل المشترك بين المؤسسات الرسمية وهيئات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى، يكتسي إشراك المجتمع المدني في عمليات التقييم والمتابعة أهمية كبيرة، لما يوفره من تعزيز للشفافية والمشاركة المجتمعية في إدارة مشاريع حماية التراث الثقافي(UNESCO, 2021 ؛ Ben Issa, 2020) فالجمعيات والمؤسسات المحلية تمتلك معرفة ميدانية بواقع المجتمع واحتياجاته الثقافية، الأمر

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

الذي يمكنها من تقديم ملاحظات واقعية حول مدى نجاح البرامج والصعوبات التي تواجهها. كما أن مشاركة المجتمع المدني في عمليات المتابعة والتقييم تعزز الإحساس الجماعي بالمسؤولية تجاه التراث الثقافي، وتحول هذه المبادرات من مجرد إجراءات إدارية إلى ممارسات مجتمعية قائمة على التفاعل والمشاركة الفعلية. وانطلاقًا من ذلك، يتضح أن التقييم والمتابعة يمثلان ركيزة أساسية في ضمان نجاح برامج حماية التراث الثقافي واستدامتها، من خلال توفير آليات تسمح بتحسين الأداء وتطوير المبادرات بشكل مستمر. كما أن فعالية هذه العمليات ترتبط بمدى اعتماد أدوات تقييم متنوعة، وإشراك المجتمع المدني، والاستفادة من المقاربات الكمية والنوعية بصورة متكاملة، بما يعزز قدرة المجتمعات على حماية تراثها الثقافي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها العولمة والتحولات المعاصرة(UNESCO, 2020؛ Brown & Ahmed, 2018؛ Smith, 2015)

7/آفاق حماية التراث الثقافي المستقبلية وتوصيات لتعزيز دور المجتمع المدني

يُعد تعزيز الاستدامة المؤسسية للمجتمع المدني من المرتكزات الأساسية لضمان استمرارية برامج حماية التراث الثقافي وقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية، إذ يرتبط نجاح هذه البرامج بمدى قوة الهياكل التنظيمية للمؤسسات والجمعيات الثقافية، وكفاءة إدارتها المالية والإدارية، إضافة إلى توفر الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات التراث والثقافة(Ben Issa, 2020 ؛ Hassan, 2019)
فالمؤسسات القادرة على التخطيط والتسيير الفعال تكون أكثر استعدادًا للتعامل مع التحولات الاجتماعية والثقافية التي تفرضها العولمة، كما تستطيع تنفيذ مشاريع طويلة المدى تسهم في صون التراث الثقافي وضمان انتقاله إلى الأجيال القادمة بصورة مستدامة. وفي هذا الإطار، يصبح الاستثمار في تكوين الموارد البشرية وتطوير

القدرات التنظيمية من الشروط الأساسية لتعزيز فعالية المجتمع المدني وتمكينه من أداء أدواره الثقافية والاجتماعية بصورة أكثر كفاءة.

وفي سياق متصل، أصبحت التكنولوجيا الحديثة تشكل عنصرًا محوريًا في جهود حماية التراث الثقافي، لما توفره من أدوات وتقنيات تساعد على التوثيق والحفظ والنشر بطرق أكثر تطورًا وفعالية(UNESCO, 2021 ؛ Ali, 2021) فالتوثيق الرقمي للمعالم والممارسات التراثية، وإنشاء قواعد بيانات ثقافية، واستخدام الوسائط المتعددة ومنصات التواصل الحديثة، كلها وسائل تساهم في حماية الموروث الثقافي من الضياع وتعزز انتشاره داخل المجتمع وخارجه. كما تتيح التكنولوجيا فرصًا أكبر لإشراك الشباب والفئات المختلفة في مبادرات حماية التراث، من خلال تقديم المحتوى الثقافي بأساليب تتماشى مع التحولات الرقمية المعاصرة، وهو ما يساهم في ترسيخ الوعي بأهمية الهوية الثقافية والحفاظ على التراث غير المادي في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر.

ومن جهة أخرى، تمثل الشراكات الاستراتيجية بين الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية أحد العوامل الأساسية التي تدعم استدامة برامج حماية التراث الثقافي، إذ يساهم التعاون مع الجامعات ومراكز البحث والمنظمات العالمية، مثل منظمة اليونسكو، في توفير الدعم الفني والعلمي والمالي اللازم لتطوير مشاريع الحماية والصون(Brown & Ahmed, 2018 ؛ Hassan, 2019) كما تسمح هذه الشراكات بتبادل الخبرات والتجارب الناجحة والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة التراث الثقافي، الأمر الذي يعزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات المرتبطة بالعولمة الثقافية ويحسن من فعالية السياسات والبرامج الموجهة لحماية الهوية الثقافية.

إضافة إلى ذلك، تظل التوعية المجتمعية والمشاركة الشعبية من الركائز الأساسية في ضمان حماية التراث الثقافي بصورة مستدامة، حيث إن إشراك الأفراد في الأنشطة

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

والمبادرات الثقافية يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء إلى الموروث الثقافي ويدفع المجتمع إلى المشاركة الفعلية في حمايته وصونه(Ben Issa, 2020 ؛ Jones, 2017) كما أن البرامج التعليمية وحملات التثقيف الثقافي تساعد على نشر قيم التراث والتعريف بأهميته الاجتماعية والحضارية، خاصة لدى فئة الشباب التي تمثل العنصر الأساسي في استمرارية الهوية الثقافية للمجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن تنمية الوعي المجتمعي بقيمة التراث لا تقل أهمية عن الجهود المادية والتنظيمية، لأنها تشكل الأساس الذي تبنى عليه مختلف مبادرات الحماية والاستدامة.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يتضح أن حماية التراث الثقافي في المستقبل تتطلب اعتماد رؤية شاملة تقوم على تعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني، والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة، وتوسيع الشراكات المحلية والدولية، إلى جانب ترسيخ ثقافة المشاركة المجتمعية والتوعية بأهمية التراث الثقافي(Hassan, 2019 ؛ UNESCO, 2021)وبشكل تكامل هذه العناصر إطارًا متينًا يمكن من ضمان استدامة الموروث الثقافي والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات، مع القدرة على التكيف مع التحولات العالمية والانفتاح على العصر دون التفريط في الخصوصية الثقافية المحلية.

8/دور التعليم والبحث العلمي في تعزيز حماية التراث الثقافي

يُعد التعليم من أهم الآليات التي تسهم في حماية التراث الثقافي وضمان استمراريته عبر الأجيال، باعتباره وسيلة أساسية لنقل المعارف والقيم والممارسات التقليدية داخل المجتمع(Ali, 2021 ؛ UNESCO, 2020) فمن خلال البرامج التعليمية الرسمية وغير الرسمية، يمكن ترسيخ الوعي بأهمية التراث الثقافي المادي وغير المادي وتعزيز ارتباط الأفراد به، خاصة لدى فئة الشباب التي تمثل مستقبل الهوية

الثقافية للمجتمع. كما أن إدراج موضوعات التراث الثقافي ضمن المناهج الدراسية والأنشطة التربوية يساهم في تنمية الإحساس بالانتماء والوعي بالقيم الحضارية والتاريخية للمجتمع، الأمر الذي يعزز التماسك الاجتماعي ويقوي العلاقة بين الأجيال المختلفة .(Jones, 2017) ولا يقتصر دور التعليم على الجانب المعرفي فقط، بل يمتد إلى تشجيع الأفراد على المشاركة الفعلية في حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه في مواجهة التحولات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالعولمة.

وفي السياق نفسه، يشكل البحث العلمي عنصرًا أساسيًا في دعم جهود حماية التراث الثقافي، لما يوفره من أدوات تحليلية ومعرفية تساعد على توثيق الموروث الثقافي وفهم التحديات التي تواجهه .(Brown & Ahmed, 2018 Hassan, 2019) فالدراسات الأكاديمية والأبحاث الميدانية تساهم في جمع البيانات الدقيقة حول الممارسات الثقافية والعناصر التراثية المختلفة، كما تساعد على تشخيص نقاط القوة والقصور في السياسات والبرامج المعتمدة لحماية التراث. وإضافة إلى ذلك، فإن نتائج البحث العلمي تتيح إمكانية تطوير استراتيجيات قائمة على أسس علمية لمعالجة المشكلات المرتبطة بصون التراث الثقافي، سواء تعلق الأمر بحماية المعالم التاريخية أو المحافظة على التراث غير المادي والعادات والتقاليد المحلية.

ومن جهة أخرى، تضطلع الجامعات والمراكز البحثية بدور محوري في حماية التراث الثقافي من خلال تطوير برامج أكاديمية وبحثية متخصصة في مجالات التراث والدراسات الثقافية، إضافة إلى تنظيم المؤتمرات والملتقيات العلمية وورشات العمل التي تهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز الوعي بأهمية الموروث الثقافي (UNESCO, 2021؛ Ben Issa, 2020) كما تساهم هذه المؤسسات في إنشاء قواعد بيانات رقمية وتوثيق العناصر التراثية بوسائل علمية حديثة، الأمر الذي يساعد على حفظها وضمان استمراريتها. وإلى جانب ذلك، تعمل الجامعات على تكوين جيل جديد من الباحثين والمختصين القادرين على التعامل مع التحديات التي تفرضها العولمة

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

الثقافية والتحولات الاجتماعية المعاصرة، بما يضمن تطوير آليات فعالة لحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه.

وفي إطار تعزيز فعالية هذه الجهود، تبرز أهمية بناء شراكات بين المؤسسات التعليمية وهيئات المجتمع المدني، لما توفره من فضاءات للتفاعل والتعاون في تنفيذ المبادرات الثقافية والتوعوية(Hassan, 2019 ؛ Ali, 2021)فالجامعات والجمعيات الثقافية يمكن أن تتعاون في تنظيم الأنشطة الميدانية والمشاريع البحثية وحملات التوعية المتعلقة بالتراث الثقافي، مما يساهم في توسيع دائرة المشاركة الشعبية وتعزيز الشعور الجماعي بالمسؤولية تجاه حماية الموروث الثقافي. كما تسمح هذه الشراكات بالاستفادة من الإمكانات الأكاديمية والعلمية للمؤسسات التعليمية في خدمة المبادرات المجتمعية، وهو ما يزيد من فعالية البرامج ويضمن استدامتها على المدى البعيد.

وانطلاقًا من ذلك، يتضح أن التعليم والبحث العلمي يمثلان ركيزتين أساسيتين في حماية التراث الثقافي، من خلال نشر الوعي، وتوثيق الموروث الثقافي، وتكوين الكفاءات المتخصصة القادرة على التعامل مع مختلف التحديات المرتبطة بالعولمة والتحولات الاجتماعية المعاصرة. كما أن تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني يساهم في تطوير مبادرات أكثر فاعلية واستدامة، بما يعزز قدرة المجتمعات على الحفاظ على هويتها الثقافية وصون تراثها الحضاري للأجيال القادمة (UNESCO, 2021؛Jones, 2017)

9/التحديات المستقبلية واستراتيجيات تعزيز حماية التراث الثقافي

يواجه التراث الثقافي في الوقت الراهن تحديات متزايدة ناتجة عن التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، خاصة في ظل تأثيرات

العولمة، والتوسع الحضري، والانتشار الواسع لوسائل الإعلام والفضاءات الرقمية الحديثة(Hassan, 2019 ؛ Ali, 2021) وقد انعكست هذه التحولات على أنماط القيم والسلوك داخل المجتمعات، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى تراجع الاهتمام بالممارسات التقليدية والموروثات الثقافية، خصوصًا لدى الأجيال الشابة التي أصبحت أكثر انفتاحًا على الأنماط الثقافية العالمية. ويؤثر هذا الوضع بشكل مباشر على استمرارية التراث غير المادي، بما يشمله من عادات وتقاليد ومهارات اجتماعية وثقافية موروثة، مما يجعله عرضة للتراجع أو الاندثار التدريجي. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية والثقافية المعاصرة، بما يضمن الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع واستمرارية الموروث التراثي في سياقات متغيرة باستمرار.

إلى جانب ذلك، تمثل التحديات الاقتصادية عاملًا أساسيًا يؤثر في مستقبل حماية التراث الثقافي، حيث تعاني العديد من المؤسسات الثقافية وهيئات المجتمع المدني من محدودية الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشاريع الحماية والصيانة والتوعية(Ben Issa, 2020 ؛ UNESCO, 2021) كما أن غياب آليات التمويل المستدام ينعكس سلبًا على القدرة على ترميم المعالم التاريخية ودعم الحرف التقليدية وتنظيم الأنشطة الثقافية، الأمر الذي يحدّ من فعالية المبادرات الموجهة لحماية التراث الثقافي. لذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير صيغ تمويل مبتكرة وتوسيع الشراكات مع مختلف الفاعلين، بما يضمن استمرارية البرامج الثقافية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المستقبلية.

وفي المقابل، توفر التكنولوجيا الحديثة فرصًا مهمة يمكن توظيفها لمواجهة التحديات المرتبطة بحماية التراث الثقافي، من خلال اعتماد وسائل التوثيق الرقمي وإنشاء قواعد بيانات خاصة بالموروثات الثقافية والمعالم التاريخية، إضافة إلى استخدام الوسائط الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة الثقافية

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التراث(UNESCO, 2021 ؛ Ali, 2021) كما تسمح هذه الوسائل بإشراك فئة الشباب بصورة أكبر في مشاريع الحماية والصون، من خلال تقديم المحتوى الثقافي بأساليب تتناسب مع التحولات الرقمية المعاصرة، وهو ما يسهم في تعزيز المشاركة الشعبية وتحقيق نوع من الاستدامة الثقافية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الخصوصية والأصالة المحلية.

ومن جهة أخرى، يظل المجتمع المدني عنصرًا محوريًا في جهود حماية التراث الثقافي، الأمر الذي يجعل تطوير قدراته المؤسسية ضرورة أساسية لمواجهة تحديات المستقبل(Brown & Ahmed, 2018 ؛ Hassan, 2019) ويشمل ذلك تحسين الهياكل التنظيمية، وتكوين الكفاءات البشرية، وتعزيز المهارات الإدارية والتقنية، إضافة إلى توفير الموارد الضرورية التي تمكن الجمعيات والمؤسسات الثقافية من تنفيذ مبادراتها بصورة فعالة ومستدامة. فالمجتمع المدني القوي والمنظم يكون أكثر قدرة على التفاعل مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى تعبئة المجتمع المحلي للمشاركة في حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه.

كما تمثل الشراكات والتعاون الدولي من العوامل المهمة التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية برامج حماية التراث الثقافي وضمان استدامتها على المدى الطويل (Jones, 2017؛ UNESCO, 2020) فالتعاون بين المجتمع المدني والدولة والمنظمات الدولية والجامعات ومراكز البحث يسمح بتبادل الخبرات والمعارف وتوفير الدعم الفني والعلمي والمالي للمشاريع الثقافية، إضافة إلى تطوير آليات أكثر كفاءة في مجالات التوثيق والحماية والتوعية المجتمعية. كما أن هذه الشراكات تساعد على الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إدارة التراث الثقافي والتعامل مع تأثيرات العولمة والتحولات الاجتماعية المعاصرة.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يتضح أن حماية التراث الثقافي في المستقبل تتطلب اعتماد مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، تقوم على تعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني، والاستفادة من الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، وتوفير الموارد المالية المستدامة، إلى جانب دعم التوعية المجتمعية وتوسيع الشراكات المحلية والدولية. ويُعد تكامل هذه العناصر شرطًا أساسيًا لضمان استدامة الموروث الثقافي والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات في ظل التحولات العالمية المتسارعة (UNESCO, 2021 ؛ Ben Issa, 2020؛Hassan, 2019)

10/التوصيات النهائية لتعزيز حماية التراث الثقافي

.1تعزيز السياسات الحكومية والدعم المؤسسي

تعد السياسات الحكومية القوية والدعم المؤسسي من العناصر الأساسية لضمان حماية التراث الثقافي .(UNESCO, 2020; Brown & Ahmed, 2018) فالاستراتيجيات الوطنية التي تضع التراث الثقافي كأولوية، مع تخصيص ميزانيات محددة وتوفير الأطر القانونية المناسبة، تعزز قدرة المجتمع المدني على تنفيذ البرامج الثقافية والحفاظ على الموروث المادي وغير المادي. كما أن التنسيق بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني يسهم في توحيد الجهود وتحقيق أهداف حماية التراث بشكل فعال.

.2تطوير القدرات المؤسسية للمجتمع المدني

يتطلب تعزيز حماية التراث تقوية المجتمع المدني من خلال تطوير هياكله التنظيمية، تدريب الكوادر المتخصصة، وتوفير الموارد اللازمة لمبادرات الحفظ .(Hassan, 2019; Ali, 2021)المؤسسات المدنية الفعالة قادرة على مواجهة التحديات الناتجة عن العولمة، وتفعيل مشاركة المجتمع المحلي في حماية التراث الثقافي. ويُعد بناء القدرات المستدامة استثمارًا طويل الأجل في الهوية الثقافية للمجتمع.

.3دمج التكنولوجيا والابتكار

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في حماية التراث الثقافي، سواء عبر التوثيق الرقمي، إنشاء قواعد بيانات، أو تطوير تطبيقات تعليمية للتعريف بالتراث (UNESCO, 2021; Ali, 2021). يساهم دمج الابتكار التكنولوجي في تعزيز الوصول إلى المعلومات الثقافية، زيادة الوعي الشعبي، وتشجيع المشاركة المجتمعية في حماية التراث، بما يوازن بين الأصالة والانفتاح على العصر الحديث.

4.التوعية المجتمعية والمشاركة الشعبية

تعزز حملات التوعية المجتمعية والبرامج التعليمية من اهتمام الجمهور بالموروث الثقافي، خاصة بين الشباب، ما يساهم في نقل التراث إلى الأجيال الجديدة (Jones, 2017; Ben Issa, 2020). ويُعد إشراك المجتمعات المحلية في عملية حماية التراث أساسيًا لضمان استدامة الموروث الثقافي، حيث يصبح المواطن شريكًا فعالًا في صون الهوية الثقافية.

5.تعزيز الشراكات المحلية والدولية

تشكل الشراكات بين الدولة، المجتمع المدني، والهيئات الدولية مثل UNESCO أدوات مهمة لتعزيز فعالية برامج حماية التراث (Brown & Ahmed, 2018; Hassan, 2019). فالتعاون الدولي يوفر الدعم المالي والفني، ويتيح تبادل الخبرات، ويضمن تطبيق أفضل الممارسات، مما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المستقبلية وضمان استدامة التراث الثقافي.

يتضح أن حماية التراث الثقافي تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين دعم السياسات الحكومية، تعزيز قدرات المجتمع المدني، توظيف التكنولوجيا، التوعية المجتمعية، والشراكات الدولية. إن دمج هذه العناصر بشكل متكامل يضمن استدامة التراث الثقافي، الحفاظ على الهوية المجتمعية، وتمكين المجتمعات من

مواجهة تحديات العولمة الثقافية بشكل فعال (UNESCO, 2021; Hassan, 2019; Ben Issa, 2020)

الخاتمة :

يتضح من خلال الدراسة أن حماية التراث الثقافي في ظل هشاشة تأطير المجتمع المدني وضغوط العولمة الثقافية تمثل تحديًا متعدد الأبعاد يتطلب مقاربة شاملة. فقد أظهرت العناصر المختلفة للمقال أن التراث الثقافي يشمل الموروث المادي وغير المادي، ويعكس الهوية والانتماء والتماسك الاجتماعي، لكنه معرض للخطر بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن العولمة (Hassan, 2019; Ali, 2021).

كما تبين أن المجتمع المدني يلعب دورًا محوريًا في حماية التراث، لكنه يعاني من ضعف مؤسسي وهشاشة تنظيمية تحد من قدرته على تنفيذ المبادرات بفعالية (Brown & Ahmed, 2018; Ben Issa, 2020). ومن هنا، أصبح تعزيز القدرات المؤسسية، تطوير الهياكل التنظيمية، تدريب الكوادر، وتوفير الموارد اللازمة جزءًا أساسيًا من أي استراتيجية ناجحة لحماية التراث الثقافي.

على صعيد آخر، أظهرت الدراسة أهمية دمج التكنولوجيا والابتكار في برامج الحفظ، بما يشمل التوثيق الرقمي، قواعد البيانات، والوسائط التعليمية، لتعزيز الوصول إلى المعلومات وزيادة المشاركة الشعبية (UNESCO, 2021; Ali, 2021). كما تبرز أهمية الشراكات المحلية والدولية، والتنسيق بين الدولة والمجتمع المدني والمنظمات العالمية، لضمان استدامة البرامج ومواجهة التحديات المستقبلية بشكل متكامل.(Jones, 2017; Brown & Ahmed, 2018)

في الختام، يمكن القول إن حماية التراث الثقافي تتطلب رؤية استراتيجية تجمع بين **تعزيز دور المجتمع المدني، دعم السياسات الحكومية، توظيف التكنولوجيا، التوعية المجتمعية، و إقامة الشراكات الدولية والمحلية** .إن هذه المقاربة المتكاملة تضمن صون الهوية الثقافية، نقل الموروث للأجيال القادمة،

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

ومواجهة الضغوط الناتجة عن العولمة الثقافية بشكل فعال ومستدام (Hassan, 2019; UNESCO, 2021; Ben Issa, 2020)

المراجع

- ✓ Ben Issa, M. (2020). *Civil Society and the Protection of Cultural Heritage*. Arab Journal of Humanities, 15(4).
- ✓ Ben Youssef, A. (2019). *Cultural Identity and Local Community*. Journal of Social Sciences, 10(2).
- ✓ Ali, S. (2021). *Cultural Heritage and Globalization: Challenges and Strategies*. New York: Routledge.
- ✓ Brown, T., & Ahmed, R. (2018). *Civil Society and Heritage Preservation*. London: Palgrave Macmillan.
- ✓ Cuche, D. (2001). *La notion de culture dans les sciences sociales*. Paris: La Découverte.
- ✓ Hassan, M. (2019). Globalization and Cultural Heritage in Local Communities. *Journal of Cultural Studies*, 12(3).
- ✓ Jones, L. (2017). Community Engagement and Heritage Protection. *International Journal of Heritage Studies*, 23(5).
- ✓ Putnam, R. (1993). *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- ✓ Rostow, W. W. (1960). *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge: Cambridge University Press.
- ✓ Smith, L. (2015). *Uses of Heritage*. London: Routledge.
- ✓ Sorokin, P. (1957). *Social and Cultural Dynamics*. Boston: Porter Sargent.
- ✓ Tomlinson, J. (1999). *Globalization and Culture*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- ✓ UNESCO. (2020). *Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage*. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
- ✓ UNESCO. (2021). *Heritage and Sustainable Development: Guidelines for Cultural Preservation*. Paris: UNESCO Publishing.

✓ Weber, M. (1922). *Economy and Society*. Berkeley: University of California Press.